جامعة ابو بكر بلقايد – تلمسان –

كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

امتحان السداسي الأول
في مادة: علم الإجرام و علم العقاب
ماستر القانون القضـائي
السنة الثانية

الزمن: ساعتان
الوقت: 09.00– 11:00
التاريخ: 2026/01/13

الإجابة النموذجية

السؤال الأول: (14 ن)

كلما زاد مستوى الاستعداد الإجرامي لدى الفرد، زادت احتمالية ارتكابه للجرائم، بغض النظر عن تحسّن الظروف الاجتماعية. حلّل هذه الفرضية؟

الجواب الأول:

يقرّ دي توليو بوجود ما يسميه "التكوين الإجرامي" أو "الاستعداد الإجرامي"، وهو خلل في التكوين العضوي والنفسي للفرد يجعله أكثر ميلاً للجريمة، كأن يكون لديه نقص عقلي أو اضطرابات عصبية، أو نزعة عدوانية قوية، أو نقص في الضوابط الأخلاقية.

الجريمة عند دي توليو تعبّر عن وجود نوع من عدم التوافق الاجتماعي ، ناشئ عن وجود "حالة استعداد خاص للجريمة " كامنة في شخص المجرم ولم تخرج إلى النور إلا بسب وجود خلل عضوي ونفسي يضعف من قدرة الشخص على التحكم في نزعاته وميوله الفطرية (قوى الدفع للجريمة) ، ويجعل الشخص أكثر استجابة للمؤثرات الخارجية المحفزة أو المفجرة للسلوك الإجرامي.

فالسلوك الإجرامي عند دي توليو شأنه شأن المرض ، فكما أن الناس يتعرضون جميعهم لأنواع عدة من الميكروبات ورغم ذلك لا يصابون جميعهم بالأمراض ، بل لا يصاب بها إلا من ضعفت مقاومته في التصدي لهذه العوارض الخارجية ، وكذلك السلوك الإجرامي ، فلدى الكل استعداد إجرامي نحو الجريمة غير أن البعض فقط هو الذي يدخل إلى طور التنفيذ نتيجة وجود خلل في تكوينهم العضوي والنفسي يجعلهم أقل قدرة على التكيف مع متطلبات الحياة الاجتماعية وأقل قدرة على كبح جماح غرائزهم الفطرية ، وفي ذات الوقت تقل أو تنعدم لديهم القوى المانعة من الجريمة أو ما يسمى بالغرائز السامية.

فلدى الكافة – بحسبان أنهم بشر – غرائز أساسية فطرية ، مثل الغريزة الجنسية وغريزة التملك وغريزة الاقتتال والدفاع ، وهذه الغرائز تكون تعبيراً عن "القوة الدافعة للجريمة". غير أن تلك الغرائز تتهذب بفعل عناصر مكتسبة منذ مرحلة الطفولة على أثر التعليم والثقافة وتلقين القيم الدينية والأخلاقية. ويؤدي هذا التهذيب إلى نشوء غرائز ثانوية سامية ، يطلق عليها تعبير "القوة المانعة من الجريمة"

فإذا التقى الاستعداد الإجرامي **بمثير خارجي** ، نشأ صراع بين نوعي الغرائز. فإذا تغلبت الغرائز الأساسية (القوة الدافعة للجريمة) على الغرائز السامية (القوة المانعة للجريمة) أقدم الشخص على ارتكاب السلوك الإجرامي ، والعكس بالعكس. الأمر الذي يفسر لنا علّة ارتكاب البعض دون البعض الأخر للسلوك الإجرامي رغم وحدة الظروف البيئية.

ويقسم دي توليو الاستعداد الإجرامي إلى نوعين :

الأول هو **الاستعداد الإجرامي الأصيل:** وهو الذي يتصف بالثبات والاستمرار ويكشف عن ميل فطري نحو الجريمة نتيجة خلل في العناصر الوراثية والخلقية المرتبطة بالتكوين العضوي والنفسي للفرد. ويدفع هذا النوع من الاستعداد نحو ارتكاب الجرائم الخطيرة والاعتياد عليها.

أما النوع الثاني فهو **الاستعداد الإجرامي العارض:** والذي يرجع إلى تأثير عوامل بيئية واجتماعية – كعوامل الفقر والغيرة الشديدة أو الحقد – تقلل من قدرة الفرد على ضبط مشاعره والسمو بغرائزه. ويتوافر هذا النوع من الاستعداد لدى المجرمين بالصدفة والمجرمين العاطفيين.

ولا يجب أن يفهم من ذلك أن الاستعداد الإجرامي يكون رهناً عند دي توليو بوجود وراثة إجرامية خاصة. فالحق أن دي توليو يعترف فقط بوجود ميول إجرامية ليس لها في ذاتها طبيعة جنائية. غير أن تلك الميول يكون من شأنها أن تدفع الفرد إلى السلوك الإجرامي إذا ما صادفت **مثيراً خارجياً اتحد معها فأيقظها وتفاعل معها**.

رغم أن دي توليو يُعطي الاستعداد الإجرامي دوراً أساسياً، فإنه " يرى أن هذا الاستعداد وحده ليس كافٍ" لارتكاب الجريمة، بل يرى أن الجريمة تنتج من تفاعل هذا الاستعداد مع العوامل الاجتماعية والبيئية.

– الاستعداد الإجرامي ضروري، لكنه لايكفي بمفرده لارتكاب السلوك الإجرامي.

– لابد من وجود عوامل بيئية واجتماعية (مثل الفقر، البطالة، التفكك الأسري، ضعف الرقابة الاجتماعية، أو وجود فرص للجريمة) تتفاعل مع هذا الاستعداد، وتُهيئ الظروف لارتكاب الجريمة.

يُلخّص دي توليو علاقته بين الاستعداد والجريمة بالمعادلة التالية:

{الاستعداد الإجرامي} + {العوامل الاجتماعية والبيئية} = {الجريمة}

أي أن **الجريمة لا تحدث فقط بزيادة الاستعداد الإجرامي، بل بتفاعل هذا الاستعداد مع الظروف الاجتماعية.**

فالجريمة عند دي توليو تقوم على ضرورة تفاعل هذين النوعين من العوامل في إنتاج الجريمة ، إلا أنه من المؤكد أن الأفراد يتفاوتون في طبيعة الاستعداد الإجرامي ومدى تأثره بالعوامل الخارجية. فقد يكون تأثير الاختلالات العضوية والنفسية في إنتاج الجريمة أكبر ، بحيث يمكن اعتبارها السبب المباشر للجريمة وما العوامل الخارجية إلا مثيرات ومهيئات لتحريك العوامل الأولى. في حين أن إجرام البعض الآخر قد يعود إلى التأثير الأكبر الذي تلعبه العوامل الخارجية والبيئية إذا ما قورنت بالعوامل التكوينية العضوية والنفسية.
ما يلاحظ على هذه الفرضية أنها أهملت دور العوامل الاجتماعية:

1. وحتى لو كان لدى الفرد استعداد إجرامي عالٍ، فإن تحسن الظروف الاجتماعية (مثل تحسن المستوى المعيشي، التنشئة السليمة، التماسك الأسري، فرص العمل) يمكن أن يقلّل من احتمال ارتكابه للجريمة، لأن هذه العوامل تُعدّ عوامل وقائية.
2. تُبالغ هذه الفرضية في دور العامل الفردي اذ نظرية دي توليو تُقرّ بأن الجريمة ظاهرة مركبة، تنتج من تفاعل العوامل الفردية (الاستعداد) مع العوامل الاجتماعية، وليس من الاستعداد وحده .
3. تُخالف الواقع الميداني: هناك أفراد لديهم استعداد إجرامي واضح (مثل بعض المختلين نفسياً أو ذوي النزعة العدوانية)، لكنهم لا يرتكبون جرائم إذا كانت ظروفهم الاجتماعية مستقرة، والعكس صحيح.

اذا الفرضية غير صحيحة، لأن الاستعداد الإجرامي، مهما ارتفع، لا يكفي وحده لارتكاب الجريمة، بل لابد من تفاعل هذا الاستعداد مع عوامل اجتماعية وبيئية (مثل الفقر، التفكك الأسري، ضعف الرقابة، أو وجود فرص للجريمة) .

بالتالي، حتى لو زاد الاستعداد الإجرامي، فإن تحسن الظروف الاجتماعية يمكن أن يُقلّل من احتمال ارتكاب الجريمة، لأن هذه الظروف تُعدّ حاجزاً وقائياً أمام السلوك الإجرامي.

السؤال الثاني: (06 ن)

من بين الغايات التي يسعى لها المجتمع من وراء فرض العقاب تحقيق العدالة، كيف ذلك؟

الجواب الثاني:

تكمن الوظيفة المعنوية للعقوبة في تحقيق العدالة الاجتماعية، فمن المعلوم أن المجتمع يتمسك دائما بوجوب إنزال العقوبة على الجاني، لغرض تحقيق التوازن في القيم الاجتماعية التي أخلت بتوازنها الجريمة المرتكبة

اذ أن العقوبة تهدف الى تحقيق العدالة ذاتها واعاده التوازن القانوني الذى أخلت به الجريمة، فان الجريمة عند ارتكابها تؤدى الى الاخلال بالتوازن القانوني بما انزلته من ضرر، وايضا تهدف العقوبة الى ارضاء الشعور الكامن بالعدالة في نفوس الأفراد، أي إرضاء الشعور الجماعي و تأكيد هيمنة القانون و سياد الدولة.

واذا كانت الجريمة هي اعتداء على المجني عليه واعتداء على المجتمع، فإن العدالة الاجتماعية تقتضي أن يعاقب الجاني بعقوبة متناسبة و جسامة الخطأ و الضرر المترتب على الجريمة. فالتناسب ضروري لأنه اذا كان العقاب أخف من الجرم استخف المجتمع به، و إذا زاد العقاب على الجرم سخط المجتمع منه و في كلتا الحالتين لا تتحقق العدالة كغرض من أغراض العقوبة.

أستاذ المادة : فيصل مخلوف